السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي وآثارها على المبادلات الزراعية الغذائية لدول جنوب المتوسط : حالة صادرات الخضر والفواكه .

مداني لخضـــر*

الملخص :

تستهدف هذه الدراسة عرض التطورات الحديثة لملف التحرير التجاري الزراعي بالمنطقة المتوسطية ، ومن جهة أخرى إبراز التقييدات التي تخلفها التدابير الحمائيةفي السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي بصفة عامة والتي تمس الصادرات من الخضر والفواكه لدول جنوب المتوسط بصفة خاصة.

إن انفتاح أسواق الاتحاد الأوربي أمام المنتجات الزراعية لدول جنوب وشرق المتوسط في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفةفي اتفاقيات الشراكة الأورمتوسطية لم يكن على نفس المستوى مقارنة بالمنتجات الصناعية ، فالتحرير الزراعي في هذا الاتفاق محكوم بالمقاربة المرحلية حيث يتم تقديم تنازلات تفضيلية متقابلة بين الطرفين.وفي هذا الإطار وضعت المفوضية الأوربية إطار جديدا للتفاوض منذ سنة 2006 للوصول إلى تحرير المبادلات التجارية الزراعية المتوسطية ، وعلى ضوئه تم عقد عدة اتفاقيات مع دول جنوب المتوسط.

من المهم جدا أن نشير أن الامتيازات المقارنة والموازين التجارية الزراعية غير متجانسة بين ضفتي المتوسط ، ففي حين تشكل دول الجنوب منفذا لمنتجات زراعية تمثل فوائض في الاتحاد الأوربي (الحبوب ، اللحوم ، الحليب) يستقبل هذا الأخير الخضر والفواكه والمنتجات الصيدية من دول الجنوب.

إن دراسة السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي تجاه صادرات دول جنوب المتوسط تبين استعمال هذا الأخير لأدوات عديدة تحد من توسيع النفاذ إلى أسواقه وبصفة خاصة المنتجات الزراعية من الزيتون والخضر والفواكه ، وقد شهدت هذه التدابير الموفرة للحماية والداعمة لتنافسية الزراعية الأوربية تطورا من خلال اعتماد القيود غير التعريفية (الصحة الحيوانية والنباتية ، نظام معقد للمقاييس..) وهي أكثر

* أستاذ مساعد قسم « أ » كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير جامعة البويرة .

تقييدا مقارنة بالقيود التقليدية (الحماية التعريفية ، أسعار الدخول ، الحصص التعريفية ، والدعم الزراعي) والتي تشكل محلا لتفضيلات تجارية.

الكلمات المفتاحية : السياسة التجارة الزراعية ، معايير جودة الغذاء ، القيود غير التعريفية ، الدعم الزراعي ، منطقة التبادل الحر الأورو ـ متوسطية.

Summary : The objective of this study is to highlight the recent developments in the case of agricultural liberalization in the Mediterranean on the one hand, and present the constraints of protectionism in agricultural trade policy of the EU general, and in the fruit and vegetables which constitut a comparative advantage in the southern Mediterranean countries, in particular. Under the free trade area agreements envisaged by the Euro Mediterranean, the opening of the European market for agricultural products bébifice of the Southern and Eastern Mediterranean (SEM) is very small compared industrial products. Agricultural opening provided in this Agreement and that agricultral following a progressive apprche should be gradually achieved by reciprocal preferential access between the two sides. A device has been developed since 2006 by the European Commission to liberalize agricultural trade with the Mediterranean Partner Countries(MPCs).Within this framework, several agreements were concluded with the southern Mediterranean countries.

It is important to note that the comparative advantages and food trade balance between the two parties are heterogeneous.

Countries (SEMC) constitute a major outlet for surplus products within the EU (cereals, meat, milk), however, the SEMC export fruis and vegetables as well as seafood.

The review of agricultural trade policy of the EU towards SEMC exports reported multiple measures restricting wider access to the EU market especially for agricultural produce (olive oil, fruits and vegetables).These measures protecting and supporting the competitiveness of European agriculture has undergone major changes, non tariff measures (sanitary and phitosanitares complex system standards(quality of food), are very restrictive than the traditional barriers having been Preferences (tariffs, entry prices, quotas, subsies for agriculture).

Key words: agricultural trade policy , food's quality standards, non tariffbarriers, support for agriculture, free trade area.

تمهيد : يرتبط الاتحاد الأوروبي بدول جنوب وشرق المتوسط باتفاقيات تجارية تفضيلية تستهدف إنشاء منطقة للتبادل الحر والتي تمثل الركيزة الأساسية في الجانب الاقتصادي لمشروع الشراكة الأورومتوسطية (مؤتمر برشلونة 1995) ، وفي هذا الصدد تم تجاوز مرحلة تقديم تفضيلات وتنازلات تجارية من طرف واحد (الاتحاد الأوروبي) إلى تقديم تنازلات متبادلة ، إلا أن التحرير التجاري

خص بالدرجة الأولى السلع المصنعة ، أما المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد فقد تم استثناؤها في الأجل القصير والمتوسط ، ولا تزال خاضعة لقيود تجارية مهمة ، وما تم تقديمه من تنازلات في هذا المجال يعتبر هزيلاً ولا يتناسب وحجم التبادل التجاري لهذه السلع خاصة وأن بعضها يشكل ميزة نسبية لدول جنوب المتوسط لاسيما في مجال الخضر والفواكه ومنتجات الصيد السمكي.

ولقد تعددت آليات السياسات التجارية المطبقة على المبادلات التجارية للمنتجات الزراعية ـ الغذائية بالاتحاد الأوروبي بين الحماية الحدودية ودعم عوامل الانتاج والمداخيل ، والتدخل لضمان أسعار مجزية للمزارعين عن طريق التدخل المباشر في الأسواق المحلية والدعم المتغير حسب مستويات الانتاج ، ومراقبة العرض عن طريق نظام الحصص... ورغم الإصلاحات التي باشرها الاتحاد الأوروبي على سياسته الزراعية المشتركة لا سيما ما تعلق منها بإعادة صياغة الدعم الزراعي ليكون أقل تشويها للتجارة ، وذلك بفصل مستوى الدعم عن كمية الانتاج الزراعي (aides découplées) ، إلا أن اجمالي الدعم لازال في تطور مستمر (40 % من ميزانية الاتحاد) ، كما أن الحماية التعريفية لاتزال قائمة على الطابع المتغير ، الانتقائي والموسمي ما يجعل منها نظاما معقدا يحول دون النفاذ إلى أسواقها الزراعية ـ الغذائية الداخلية.

كما تتجه السياسة التجارية الزراعية ـ الغذائية للاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن إلى استعمال نظام معقد من المقاييس والمعايير المشروط توفرها في المنتجات الغذائية وفقا لمبررات السلامة الغذائية والصحة الحيوانية والنباتية ، وتتطلب استجابة مصدريها من دول الجنوب كلفة عالية لما تتضمنه من اختبارات وتصديقات وتراخيص ، وهذا ما يشكل أثرا تقييديا بامتياز. كما اتجه الاتحاد الأوروبي لتعزيز قدراته الإنتاجية للمنتجات ذات القيمة المضافة العالية (المنتجات الزراعية المحولة ـ الصناعات الغذائية) ، ومعززا تنافسيته باعتماد مقاييس دقيقة للجودة وتدابير صارمة لضمان سلامة الغذاء ، و تدخلت الشركات الناشطة في الزراعات الغذائية لفرض معايير تلزم بها نفسها وتفرضها على غيرها لا سيما شركات التوزيع العالمية ، وتتعدى هذه المعايير حدود المنتوج ذاته إلى طرق وظروف إنتاجه ، وهذا ما يشكل التزامات إضافية تحد تكاليفها المرتفعة من الفرص التصديريةلدول الجنوب.

تأتي هذه الدراسة لمحاولة الإجابة على **الإشكالية** الآتية :

ما هي معالم السياسة التجارية الزراعية ـ الغذائية للاتحاد الأوروبي وأي أثر

تخلفه على الموازين التجارية الزراعية لدول جنوب المتوسط عموما وعلى نفاذ صادراتها الزراعية ـ الغذائية (الخضر والفواكه) بصفة أخص؟ وفي ظل هذه الاشكالية تبرز التساؤلات الآتية :

ما هي معالم الإطار الذي يحكم علاقات التبادل التجاري للمنتجات لزراعية ـ الغذائية بين شمال المتوسط وجنوبه؟

وما هو واقع التوازنات التجارية الزراعية بين الضفتين؟ وما هو أثر التدابير التي لا يزال يحتفظ بها الاتحاد الأوربي في مجال المبادلات الزراعية الأورو ـ متوسطية المصنفة بكونها منتجات حساسة على الصادرات الزراعية التي تتمتع فيها دول جنوب المتوسط بامتيازات نسبية ظاهرة؟

وتقوم هذه الدراسة على فرضية أوتكريس تجاه المصلحي في هندسة اتفاقيات التنازلات التجارية المتبادلة بين ضفتي المتوسط لبعد الانتقائي في مسار تحرير المبادلات التجارية الأورمتوسطية ، وتكريس الاتجاه المصلحي في هندسة اتفاقيات التنازلات التجارية المتبادلة بين ضفتي المتوسط ، وتعزيز التدابير الحمائية للاتحاد الأوربي تجاه الصادرات الزراعية الغذائية لدول جنوب المتوسط بجانب التدابير القائمة على السعر إلى القيود القائمة على شروط السلامة الغذائية والجودة.

وسيتم معالجة هذا الموضوع من خلال المحاور الآتية:

المحور الأول : تطورالإطار المؤسسي لتحرير المنتجات الزراعية المتوسطية

المحور الثاني : معالم التوازنات التجارية الزراعية بالمنطقة المتوسطية

المحور الثالث : الأبعاد الحمائية للسياسات التجارية الزراعية للاتحاد الأوروبي

المحور الرابع : تطور الصادرات المتوسطية من الخضر والفواكه على ضوء السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي.

المحور الأول : الإطار المؤسسي لتحرير المنتجات الزراعية المتوسطية :

يتم تحرير مبادلات المنتجات الزراعية الغذائية وفقا لمبدأ المفاوضات الثنائية والتنازلات المتبادلة على المنتجات حالة بحالة كما جرى في اتفاقيات الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوربي وكل دولة متوسطية(1995 ـ 2002) ، وفي سنة 2005 وفي إطارالسياسة الاوربية للجوار وضعت بالرباط خارطة طريق لتحقيق تقدم في ملف التحرير الزراعي ، وعلى أساسها ابرمت اتفاقيات لتحرير المبادلات الزراعية مع كل من الأردن (2005) ، مصر (2008) والمغرب (2010).

1 . بروتوكولات التحرير الزراعي في اتفاقيات إنشاء منطقة التبادل الحر الأورو متوسطية : قامت هذه البروتوكولات على أساس أن يقدم كل طرف امتيازات(concessions) جمركية بناءا على طبيعة مبادلاته الزراعية ، ويمكن أن نلاحظ هذا في بروتوكولات التحرير الزراعي في اتفاقيات إنشاء منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية .

جدول رقم 01 : تواريخ توقيع وتنفيذ اتفاقيات الشراكة الأورمتوسطية

الدول الشريكة	تاريخ توقيع الاتفاقية	موعد بداية التنفيذ	موعد نهاية التنفيذ الكلي
تونس	17 يوليو 1995	1 مارس 1998	2008
المغرب	26 فيفري 1996	1 مارس 2000	2010
مصر	25 جوان 2001	1 جوان 2004	2014
الجزائر	22 أفريل 2002	20 سبتمبر 2005	2017 (أجلت لسنة 2020)

المصدر: المفوضية الأوربية.

1 ـ 1 ـ بروتوكولات التحرير الزراعي في اتفاقية منطقة التبادل الحر بين تونس والاتحاد الأوربي: في إطار اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوربي تم منح امتيازات لبعض السلع الزراعية التي تدخل أوروبا بدون رسوم جمركية مع تعديل حصص تصدير زيت الزيتون والخمور والحوامض ، و بالرغم التحسين في المزايا التفضيليةللسلع الزراعية التونسية حسب اتفاق التعاون الشامل (1969) وخاصة زيادة الكمياتالمصدرة (الحصص) ، بقيت السلع الزراعية التونسية تواجه العديد من الصعوبات عند دخولها للسوق الأوروبي ، مثل تحديد الكميات ، توقيت الدخول ، المواصفات القياسية ، مما جعل اتفاق الشراكة محدود الأثر على صادرات تونس الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي [1].

1 ـ 2 ـ بروتوكولات التحرير الزراعي في اتفاقية منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوربي : من الامتيازات المقررة للصادرات الزراعية الجزائرية (اتفاق 2005) الإعفاء الجمركي لمنتجات الصيد (الحلزون و الجمبري..) ، وإعفاءات وتخفيضات جمركية للمنتجات الزراعية المحولة ، وتنازلات أخرى تشمل الاقتطاعات الخاصة ، مع تطبيق نظام الحظر التعريفي على بعض المنتجات كالحليب والمستحضرات الغذائية ، وتحظى منتجات أخرى بعدم تطبيق وتمس قائمة تضم 144 بندا تعريفيا ، فيما تستفيد المنتجات الزراعية المتبقية كالتمور وخاصة منتوج دقلة نور والخروب من إلغاء أو تخفيض للحقوق الجمركية بنسب

(1) إيفان مارتان ، المبادلات التجارية في المنطقة المتوسطيةالمستويات الثنائية والاقليمية والدولية ، رسالة المركز الدولي للدراسات العليا في القضايا الزراعية المتوسطية ، العدد 15 ، 2010 ، ص 6.

مختلفة وبكميات محددة [1]. وبطلب من الجزائر (2012) تم إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي معتأجيل موعد نهاية نفاذ الاتفاق إلى غاية 2020، ومس التأجيل والمراجعة 252 منتوج زراعيا[2].

2 . التقدم البطيء للملف الزراعي في إطار الشراكة الأورومتوسطية : لم يتحرك الملف الزراعي إلا بداية من نوفمبر 2003 ب (Venise) أين تم عقد أول ندوة أور ومتوسطية لوزراء الزراعة تركزت حول التنمية الريفية ، ترقية جودة المنتجات الزراعية و تدعيم الزراعة البيولوجية ، و في سنة 2005 تم تنصيب لجنة لبحث الملف الزراعي بوضع خارطة طريق فتحت على أساسها مفاوضات بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية ، و بداية من 2006 تمت معالجة الملف الزراعي في إطار ثنائي وعلى أساس قواعد جديدة للتفاوض تقوم على مبدأ« التقابلية» بتقاسم التنازلات من الطرفين ، ومقاربة التدريج والمرحلية وعدم التماثل ، حيث يقوم كل بلد بتحديد قائمة المنتجات الزراعية الحساسة لاستثنائها من عملية التحرير مع إمكانية أن تشكل هذه القائمة موضوع تحرير جزئي في إطار الحصص التعريفية ، وعلى أساس ماسبق قامت كل من الاردن 2007، مصر والكيان الإسرائيلي 2009 ، فلسطين 2011 والمغرب 2012 بعقد اتفاقيات تحرير اضافية مع الطرف الأوروبي. وبدأت تونس التفاوض على الوضع المتقدم للشريك الاوربي بداية من 2009.

2 ـ 1 ـ اتفاق لتحرير التجارة الزراعية بين الاتحاد الأوروبي ومصر : تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لتحرير التجارة الزراعية والسمكية والسمكية المصنعة بين مصر والاتحاد الأوروبي في 4 جويلية 2008 ، ليدخل حيز التنفيذ في جوان 2010 ، حيث استفاد الاتحاد الأوروبي من دخول حر لحوالي 90 ٪ من صادراته الزراعية والسمكية إلى الأسواق المصرية ، باستثناء التبغ والخمور ولحم الخنزير ، و تخفيض تعريفة لمكسرات والشوكولاطة والمعكرونة والمعجنات إلى النصف ، وبالمقابل فإن السوق الأوروبي سيكون مفتوحاً أمام جميع السلع المصرية الزراعية باستثناء البندورة والخيار والأرضي شوكي والكوسا وعنب المائدة والثوم والفراولة والرز والسكر السلع المصنعة بالسكر المركز والطون والسردين المصنع[3] مع تخفيض مستوى

(1) Direction générale des douanes : Entrée en vigueur de l'accord d'association avec la communauté Européenne, Alger ,2005.

(2) Abis sébastien, L'état du dossier agr icole euro _ médi ter ranéen, Les notes d'alerte du CIHEAM ,N° 60 ,16 juin 2009,p 3.

(3) المركز الوطني للسياسات الزراعية ، تقرير حول التجارة الزراعية السورية ، 2010 ، ص 88.

الحقوق الجمركية المطبقة على المنتجات السالفة بما يعادل النصف ، ويشير بعض المحللين إلى أن الاتفاق جاء في مصلحة الاتحاد الأوروبي بسبب الاستثناءات الأوروبية العديدة التي تشكل جزء مهماً من الصادرات الزراعية المصرية(1).

2 ـ 2 ـ اتفاق تحرير التبادل التجاري الزراعي بين الاتحاد الأوروبي و المغرب:

دخل الاتفاق حيز التنفيذ في مارس 2000 ، مقتصرا فيما يتعلق بالمبادلات الزراعية على إعادة تكييف الاجراءات المنصوص عليها في الاتفاقيات السابقة مع تحديد موعد لمراجعة الملف الزراعي ، وبالفعل تم في سنة 2003 اتفاق لتحرير المبادلات التجارية الزراعية تدريجيا (لمدة أربع سنوات) على أساس المعاملة بالمثل ، إلا أنه اتضحت محدودية هذا الاتفاق حيث اقتصر على تحسينات تتعلق بشروط نفاذ الصادرات المغربية للسوق الاوربي مع حصرها في حدود ضيقة من خلال حواجز حمائية غير تعريفية ثابتة (حصص ، حماية موسمية ، سعر الدخول إلى الأسواق) وخاصة بالنسبة للمنتجات المصدرة الرئيسية كالطماطم والبرتقال والليمون اليوسفي ، بالمقابل منح المغرب تنازلات تعريفية مهمة ـ رغم تحديدها بحصص ـ لمنتجات زراعية أوروبية حساسة كالحبوب ومنتجات الألبان واللحوم والمنتجات الزيتية.

وفي ديسمبر 2010 تم توقيع اتفاق زراعي جديد مدته ثلاث سنوات يتعهد بموجبه الاتحاد الأوربي بإلغاء الحقوق الجمركية على 55٪ من وارداته الزرعية من المغرب ، لكنه يبقي على اجراءات حمائية بشأن قائمة من ست (06) منتجات مغربية حساسة منها (الطماطم والفراولة والخيار والثوم والبرتقال اليوسفي) مع رفع الحصص المخصصة لها بشكل تدريجي ، مع الإشارة أن الحصص التعريفية الجديدة أعلى في مستوياتها عن الحصص السابقة. وبالمقابل يحرر المغرب وارداته من الاتحاد الأوروبي فيما يخص الألبان والمنتجات الزيتية والحبوب باستثناء القمح اللين ، فيما تحرر المنتجات الأخرى بعد فترة من 5 ـ 10 سنوات (2) ، ويتعلق الأمر بالمنتجات الزراعية المحولة ، و يمس التحرير الفوري نسبة 45٪ من الصادرات من المنتجات الزراعية الأوروبية لتصل هذه النسبة إلى 70٪ في آفاق سنة 2020 ، مع تسجيل أن منتجات الخضر والفواكه ، المصبرات الغذائية ، منتجات الحليب ، الزيتون يستفد من تحرير كامل(3) .

(1) Abis. S, p 4.

(2) نجيب أقصبي ، تحريرالقطاع الزراعي في المغرب مع بلدان العالم الأخرى ، رسالة المركز الدولي للدراسات العليا في الشؤون الزراعية ، العدد 15 ، 2010 ، ص33.

(3) Abis S, p 4.

المحور الثاني : معالم التوازنات التجارية الزراعية بالمنطقة المتوسطية :

تتمايز منطقة شمال المتوسط (الاتحاد الأوربي) وجنوبه تمايزا كبيرا في إمكانيات القطاع الزراعي بالمنطقة المتوسطية (1) ، وذلك ما يبرزه اختلاف حجم وهيكل الإنتاج الزراعي الغذائي بالمنطقة المتوسطية (2) وعدم توازن المبادلات والموازين التجارية الزراعية ـ الغذائية بين ضفتي المتوسط(3).

1 . السمات العامة لإمكانيات القطاع الزراعي بالمنطقة المتوسطية : تأخذ الزراعة أهميتها بالنسبة للدول المتوسطية من مكانة هذا القطاع في اقتصادياتها ، وذلك ما يظهر من خلال ما يلي :

ـ تمثل الزراعة بالدول المتوسطية ما بين10 و12٪ من الناتج الداخلي الخام قابل 3 ٪ فقط في الاتحاد الأوروبي ،

ـ تضم الزراعة ما يقارب 20 ٪ من العمالة في الدول المتوسطية مقابل 4.3 ٪ فقط في دول الاتحاد الأوروبي ،

ـ تذبذب الإنتاج الزراعي بالدول المتوسطية ، فإذا أخذنا مثال تونس وبسبب وجة الجفاف سنة 2002 تقلص إنتاجها من زيت الزيتون إلى 30 ألف طن كما تراجع إنتاج الحبوب إلى 0.5 مليون طن ، في حين يسجل إنتاج هذين المنتوجين310 آلاف طن و 2.9 مليون طن ـ على التوالي ـ في حالة المواسم العادية (نسبة الأمطار عادية).

ـ ارتفاع نسبة الفقراء في المناطق الريفية أكثر منها في المناطق الحضرية ، والظاهرة لاتزال في تزايد ، مشجعة النزوح الريفي لتتشكل أصناف جديدة من فقراء المدن ، كما أثر ذلك على الموارد الطبيعية وعلى المحيط.

ـ ارتباط تكلفة اليد العاملة بمستويات أسعار المواد الغذائية ، وقدرات الاكتفاء الذاتي ، سيما وأن الغذاء يشكل حصة مركزية في ميزانيات العائلة الاستهلاكية (52 ٪ في الجزائر ، 45 ٪ في المغرب و مصر ، 35 ٪ في تونس) .

ـ تتوفر الزراعة في الدول المتوسطية على فرص كبيرة ، وفي الوقت نفسه تعاني من تحديات عديدة ، فمن الفرص نجد الامتيازات المقارنة المهمة في مجال الخضر والفواكه والمنتجات الصيدية ، أما التحديات التي تواجهها فهي اعتماد الزراعة على الأمطار والافتقار إلى قدرات إضافية للسقي ، وصغر حجم المستثمرات الفلاحية ، وكبر سن الفلاحين وارتفاع نسبة الأمية بينهم ، وغياب التقانة والتجهيزات ونقص التحكم في التكنولوجيا (الأسمدة ، البذور ، المراقبة الصحية والنوعية ...) ، ما جعل من الزراعة في دول جنوب المتوسط مرتبطة

بإنتاج الحبوب وتربية الحيوانات وإنتاج الحليب ، وهـي مجـالات لا تتـوفر فيهـا على امتيازات مقارنة ما أحدث أثـرا مضـاعفا ، محدوديـة قـدرات الإنتـاج بسـبب الأسعار المنخفضة جدا جراء الدعم ، وارتفاع الاستهلاك الذاتي في الأرياف[1] .

2 . تطور المبادلات والموازين التجارية الزراعية . الغذائية بين ضفتي المتوسط:

2 ـ 1 ـ المبادلات التجارية الزاعية الغذائية العالمية :وصل إجمالي الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية ـ الغذائية في عام 2005إلى 852 مليار دولارمسجلا زيادة قدرها48% مقارنة بعام 1995 (577 مليار دولار) ، وبنسبة8٪ مقارنة بعام2004 (788 مليار دولار) ، ورغمبلوغ الصادرات الزراعية قيمة إجمالية1168.8 مليـار دولار في عـام 2009 إلا أن حصـتها في التجـارة العالميـة بقيـت ضـعيفة(أقـل مـن 10٪)[2]. وتتمركز التجارة الزراعية في مجموعة محدودة مـن الـدول ، إذ تعـود نسـبة 70٪مـن جمالي الصادرات الإجماليـة الزراعيـة إلى تسـع دول مهمـة (2004) مـن بينهـا دول مصدرة ومسـتوردة رئيسـية للمنتجـات الزراعيـة في ذات الوقـت ، وتضـم الاتحـاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا والصين والهند ، ودول أخرى تتمتع بفائض فعال ونام في ميزانها التجاري الزراعي كالبرازيل وأستراليا والأرجنتين ونيوزيلندا [3]

2 ـ 2 ـ وزن الاتحاد الأوربي في المبادلات التجارية الزراعية العالمية : سجلت مساهمة الاتحاد الأوروبي والولايـات المتحـدة الأمريكيـة مجتمعـتين في التجـارة الزراعية العالميـة نسـبة 25٪ في سـنة 2000 ، لتـنخفض إلى 20٪ (2009) ، ويرجـع ذلكللزيادة المطردة التيشهدتها الحصص السوقية لمجموعة من الدول تحتل الصين مقدمتها التي نمـت صادراتهابنسـبة 11٪ سـنويا ووارداتهـا بنسـبة 16٪ خـلال الفـترة (2000 ــ 2009) ، أهلــها لتكــون المصــدر الخــامس وثالــث اكــبر مســتورد للمنتجات الزراعية عالميا[4] وتعتبر التجارة الزراعية البينية داخل الاتحاد الأوروبـي ذات وزن معتبر في التجارة العالمية الزراعية ، (52 مليار دولار سنة 1985 (42 ٪ من التجارة العالمية) و231 مليار دولار سنة 2005 (51٪) ، وبصفة أعـم تسـجل عمـوم التجارة السلعيةالبينية للاتحاد الأوروبي وزنا مهما في التجارة العالميـة وهـذا رغـم

(1) Radwan .S et Reiffers J ــ L,L'impact de la libéralisation agricole dans le contexte du partenariat Euro ـ méditerranéen, Institut de la méditerranée ,France,2010.

(2) Garcia José Maria, Mondialisation agricole et produits méditerranéennes, In CIHEAM ,Rapport Mediterra 2012, La diète méditerranéenne pour un développement régional durable, Paris, Presses de Sciences ـ Po, Mars 2012,p 362.

(3) OCDE ,Entreprendre pour le développement : les échanges mondiaux de produits agricoles et l'Afrique ,2008,p 25.

(4) CIHEAM ,Op ـ cit, p 362.

انخفاضها خلال الفترة 1985 و2005 (من 38٪ إلى 29٪) ، ويترجم ذلك مستوى الاندماج الاقتصادي داخل هذا التكتل ومؤشرا عن نجاح سياساته الاندماجية[1].

2 ـ 3 ـ وزن دول جنوب وشرق المتوسط في المبادلات التجارية الزراعية المتوسطية: لا تشكل دول جنوب وشرق المتوسط كتلة متجانسة من ناحية المبادلات التجارية الزراعية الغذائية ، إذ يختلف حجم استيرادها من الاتحاد الأوروبي من دولة إلى أخرى ، وهذا بحسب درجة عجزها الغذائي ، وحجم وسكانها ، ونظام التفضيل التجاري الممنوح لها من الاتحاد الأوربي. حيث بلغت حصة الجزائر 25٪ ربع ما تستورده المنطقة من المنتجات الزراعية الغذائية من الاتحاد الأوروبي (2004) ، متبوعة بكل من تركيا ، مصر والمغرب (14٪ ، 13٪ و 12 ٪ على التوالي) ، الكيان الإسرائيلي (12٪) ، بالمقابل تسيطر أربع دول على 95٪ من صادرات المنطقة للاتحاد ، ويتعلق الأمر بكل من تركيا (45 ٪) المغرب (22٪) ، الكيان الإسرائيلي (15٪) ، وتونس (13٪). ومن جهة أخرى ـ وبمقارنة حصص دول المنطقة في المبادلات المتوسطية بحصصها في التجارة العالمية ــ يتبين أن بعضها يستورد أكثر من الاتحاد الأوروبي مقارنة بالمناطق الجغرافية الأخرى ، وهو شأن كل من الجزائر وتونس والمغرب (المغرب العربي) ، وفي جانب الصادرات نجد أن كلا من المغرب والكيان الإسرائيلي يستقبل الاتحاد الأوربي نسبة كبيرة من صادراتهما الزراعية[2] .

2 ـ 4 ـ عجز الموازين التجارية الزراعية بدول جنوب المتوسط : إن الظاهرة الأكثر لفتا فيما يخص التجارة الزراعية في بلدان جنوب المتوسط هو اعتمادها على الواردات لتغطية الطلب المحلي ، حيثتضاعف حجم الواردات الزراعية ـ الغذائية لهذه المنطقة (الجزائر ، مصر ، المغرب وتونس) ثلاثة (03) مرات خلال الفترة 1990 ـ 2010 ، منتقلة من 9 إلى 27 مليار دولار ما يشكل نسبا مهمة في هيكل الواردات الاجمالية لهذه الدول (18٪ في الجزائر ، 23 ٪ في مصر ، 14٪ في المغربو11 ٪ في تونس) ، وقد سجلت سنة 2011 تعميقا لهذا العجز التجاري[3] وإذا كان الوضع في تركيا قريبا للتوازن ، فإن البلدان المتوسطية الأخرى سجلت اختلالا مستمرا طيلة فترة خمس سنوات الأخيرة (قبل 2011)[4]. مع تسجيل تباين

(1) OCDE ,op ـ cit, p 25.

(2) Fontagné .J,Emlinger.Crt Lerin.F, L'état des lieux des échanges agricoles Euro ــ méditerranéens, Les notes d'analyse du CIHEAM ,N°12,Juin 2006,PP 1 ـ 3.

(3) Abis,S, Commerce agricole euro ــ méditerranéen , Déséquilibre des échanges et différenciation des relations, Les notes d'alerte du CIHEAM , N° 81 , 28 Mai 2012, p5.

(4) García J ـ M ,op ـ cit , p365 .

في درجة عجزالموازين التجارية الزراعية من دولة لأخرى (أنظرالجدول رقم02).

جدولرقم 02 : الموازين التجارية الزراعية للدول المتوسطية 2005 . 2008.

الدول	2005	2008	الرصيد التجاري مقارنة بإجمالي المبادلات التجارية الزراعية (متوسط 2007 - 2008)
الجزائر	- 3 827 343	- 7 709345	- 97,55%
مصر	- 2 778 927	- 6 837982	- 60,97%
فرنسا	11 818 222	14 871858	13,06%
إيطاليا	- 6 830 547	- 7 761663	- 10,41%
المغرب	- 949 893	- 3 238262	- 45,15%
البرتغال	- 3 116 419	- 4 515285	- 32,50%
اسبانيا	3 737 624	4 886 566	7,32%
تونس	- 208 491	- 1 001942	- 21,82%
تركيا	2 863 425	2 880 223	- 1,88%

المصدر: J. Gomez et Josep Maria Jordán _ Coque, Victor Martinez_ MGarcía Álvarez_ Galduf, Mondialisation agricole et produits méditerranéens , CIHEAM, rapport MEDITERRA 2012, Chapitre 17 , p363 (calculs des auteurs à partir de la base de données de FAOSTAT).

هذه صورة عن التباين في التوازنات العامة للمبادلات التجارية الزراعية بين ضفتي المتوسط وفيما يلي عرض آليات السياسات التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي ومدى مساهمتها في تعزيز الامكانيات التجارية الزراعية لدول الضفة الجنوبية.

المحور الثالث : معالم السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي (الخضر والفواكه مثالا).

تتنوع أدوات التدخل لضبط المبادلات التجارية للخضر والفواكه بالاتحاد الأوربي من تدابير التنظيم المشترك للأسواق الزراعية (1) ، إلى الحماية التعريفية الجمركية ونظام سعر الدخول (2) ، وكذا مستويات الدعم التي يتلقاها المنتجون في إطارالمداخيل أو دعما لصادراتهم (3) ، وكلها أدوات ذات أثر على حجم وتوجهات هذه المبادلات.

1 . التنظيم المشتركلضبط سوق الخضر والفواكه:

1 ـ 1ـ التنظيم المشترك للأسواق الزراعية : يوفر التنظيم المشترك للأسواق (الزراعية) ضبطالثلاث فروع (المشروبات الكحولية ، تربية النحل ، ودودة الحرير) و21 منتوجا زراعيا أهمها الحبوب ، الأرز ، السكر ، الأعلاف الجافة زيت الزيتون ، الخضر والفواكه ، الخمور ، التبغ ، لحم البقر ، الحخليب ومشتقاته لحم الخنزير والماشية والأرانب والدواجن والبيض تفترق التدابير الخاصة بتنظيم الأسواق الزراعية إلى تدابير داخلية (السوق الداخلي) وأخرى خارجية (السوق

الخارجي) من خلال ميكانيزمات التدخل التي تستهدف ضمان دعم الأسعار وتفادي انخفاضها وذلك من خلال امتصاص الفوائض غير المسوقة في نهاية الموسم ، وتحسين الشروط الاقتصادية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعيةورفع جودتها بتطبيق المعايير الموضوعة في هذا الشأن(1).

ونجد نظام السعر الأدنى المضمون وهو سعر مثبت سنوياً يكون أعلى من السعر العالمي بكثير بهدف زيادة أسعار السلع المستوردة مقارنة بأسعار المنتجات المحلية ، ما يمكن المزارعين الأوربيين من بيع بضائعهم مع تحقيق الربح. أما النظام السعري التدخلي فيستعمل عندما ينخفض سعر سلعة ما ، عند ذلك تقوم وكالات متخصصة بشراء هذه السلع ، وعندزيادة الطلب عليها يزداد سعرها ، وهذا النظام يمكن المزارعين من بيع منتجاتهم بكميات كبيرة (2)

وفي سنة 2007 ، تم توحيد هذه التنظيمات (21 تنظيم) تنظيم موحد يشمل كل الفروع الزراعية في إطار السياسة الزراعية المشتركة ، كما تم توحيد اللجان المكلفة بمختلف الفروع بلجنة واحدة تتكفل بمختلف تدابير الدعم لمجموع المنتجات(3). ويتم التدخل في قطاع الخضر والفواكه ودعمه عن طريق وساطة تنظيمات المنتجين وبرامجها ، ومنذ سنة 2008 أصبحت هذه التنظيمات تتمتع بليونة كبيرة في اختيار آليات الوقاية وتسيير الأزمات ، ومنها سحب المنتجات من الأسواق ، الامتناع عن الجني والقطاف ، الترويج والاتصال ، التكوين ، تأمين المحاصيل ، دعم إنشاء صناديق التعاونيات ، كما يمكنها اعتماد تدابي لتخطيط الانتاج ، مواصفات جودة المنتجات ، ويتم تمويل هذه البرامج بنسبة 50 ٪ من ميزانية الاتحاد ، وفي حالة إعادة توجيه الكميات المسحوبة من السوق للأعمال الخيرية (المؤسسات الخيرية ، المدارس ، السجون) يتم تمويلها بنسبة 100 % 4.

2 . نظام أسعار الدخول : الحماية المركبة للحماية التعريفية والتقييد الكمي (الحصص): يتميز الاقتطاع التعريفي بطابعه المتغير بالنسبة للمعدلات المطبقة ـ والتي تؤسس انطلاقا من الفرق بين الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية المتغيرة ـ والأسعار المحددة في السوق الداخلية للمجموعة ، وبهذه الطريقة يضمن هذا

(1) Petit.Yeves et Loyat Jacques, Politique agricole commune : une politique en mutation,Paris,La documentation Française,2008,p 105.

(2) محمد علي محمد ، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي ، المركزالوطني للسياسات الزراعية ، مذكرة سياسات ، رقم 18 ، ديسمبر2006 ، ص 4.

(3) OMC ,Examen des politiques commerciales ,Union Européenne, p 117.

(4) Idem.

الاقتطاع مستوى حمائي جيد للقطاع الزراعي[1] ، إذ يقوم الإتحاد الأوروبي بتوفير الحماية التجارية لبعض الخضر والفواكه من المنافسة الخارجية عن طريق تطبيق نظام سعر الدخول (Système de prix d'entrée) ، ويتكون هذا النظام من هيكل تعريفي ذو مستويين ، فعندما تكون الأسعار الحدودية للصادرات المتوجهة إلى الإتحاد الأوروبي أكبر أو تساوي سعر الدخول يتم اقتطاع حق جمركي قيمي (Ad valorem) تتغير نسبته حسب مستوى سعر الدخول والسعر الحدودي للبضاعة ، و يتم تطبيق تخفيضات تبعا لطبيعة المنتوج والبلد مصدر البضاعة ، كما يعتمد هذا النظام على قاعدة « الموسمية ».

وفي هذا الصدد نسجل أن المغرب والأردن قد وقعتا على اتفاق مع الإتحاد الأوروبي لتخفيض أسعار الدخول لعدة منتجات غذائية (الطماطم ، القرع ، البرتقال والأترج ، الخيار ، الخرشوف) كما وقعت مصر اتفاقية في ذات الإطارلتخفيض سعر الدخول لمنتوج البرتقال.

جدول رقم 03 : النظام التعريفي الجمركي المطبق من الاتحاد الأوروبي على واردات الخضر والفواكه المتوسطية

الدول	الدولة الأولى بالرعاية NPF	اتفاق منطقة التبادل الحر ZLE	نظام التفضيلات المعمم SGP	مجموع
الجزائر	٪0,10	٪67,40	٪32,60	٪100
مصر	٪8,40	٪72,70	٪18,90	٪100
الكيان الاسرائيلي	٪32,40	٪76,70	0	٪100
الأردن	٪8,60	٪81,80	٪9,60	٪100
لبنان	٪1,60	٪94,60	٪3,80	٪100
ليبيا	٪11,10	0	٪88,90	٪100
المغرب	٪1,10	٪90,50	٪8,40	٪100
فلسطين	٪7,90	٪92,10	0	٪100
سوريا	٪5,50	٪65,10	٪29,40	٪100
تونس	٪0,70	٪89,10	٪10,20	٪100
تركيا	٪2,70	٪97,30	0	٪100
المجموع	٪8,00	٪87,80	٪4,30	٪100

EL HADAD G _ F ,MONTAIGNE .E, PETIT .M , HAMADACHE .H, Report on global and sectorial policies in the MPCs and in the EU"Review of national and international policies", CIHEAM IAMM, Project title : SUSTAINMED :Sustainable agri food systems and rural development in the Mediterranean Partner Countries , January2012.

(1) Beer.C, Tremeau.H, Le droit douanier communautaire et national, Paris, Economica,1997, p 93.

وتجدر الإشارة إلى أنه بخلاف الأردن لا تطبق تخفيضات أسعار الدخول إلا على كمية معينة وذلك بعد تحويل أسعار الدخول إلى مكافئ لتعريفة جمركية قيمية ، وبأخذ مثال سعر الدخول المطبق على الطماطم خلال الفترة 2006/2004 سنحد أن الاختلاف بين المكافئات التعريفية للحصص والمكافئات خارج الحصة ستسفر عن ظهور « ريع الحصة » ما يؤكد أن هذا النظام يؤدي إلى بروز سلوك غير تنافسي من جهة ، ويدفع الشركاء التجاريين (المنافسين) إلى انتظار نهاية موسم التقييد للاستفادة من الريع التفضيلي الناتج عن نظام الحصص.وفي هذا الإطار تشير إحدى الدراسات القياسية (Garcia Airarez,2005) أنه في حال إلغاء الإتحاد الأوروبي لنظام سعر الدخول على الصادرات المغربية من الطماطم خلال الموسم (أكتوبر ـ أفريل) فإن المبيعات البينية داخل الإتحاد الأوروبي ستنخفض بنسبة 12٪ ، ومن هنا يظهر أن هذا النظام يسعى إلى تحقيق استقرار الأسعار طيلة فترة تسويق المنتجات الزراعية الأوروبية في مواسم(الجني والقطاف) ، وهذا ما يفسر طابعه الحمائي الموسمي[1] .

3 . الدعم الزراعي للإنتاج المحلي وللتصدير: يبلغ مجموع الدعم الحكومي « للزراعة » عالميا حسب تقديرات منظمة التجارة العالمية ، في عام 1995 ، 286 مليار دولار ، 90٪ على الأقل منه أنفقته البلدان الغنية (OCDE) وبصفة أساسية الولايات المتحدة وكندا ، والاتحاد الأوروبي ، واليابان ، ويعتبر هذا المبلغ معتبرا بكل المقاييس.

3 ـ 1 ـ محاولة ضبط الدعم الزراعي في ظل النظام التجاري العالمي : اعتمدت منظمة التجارة العالمية في ترتيب الإنفاق العام في مجال الزراعة على معيار أثر ذلك الإنفاق على الإنتاج ، وبالأخص على « أسعار » المنتجات الزراعية (سعر الإنتاج ، وسعر البيع في المزرعة ، وسعر البيع للمستهلك) ، لذلك تم تقسيم الإنفاق على الزراعة إلى أربعة أنواع ، تطلق عليها الصناديق: الأحمر والبرتقالي والأزرق والأخضر ، في الصندوقين الأحمر والبرتقالي الإنفاق الذي تعتبر أنه يؤثر على الأسعار المعنية ، وفي الصندوقين الأزرق والأخضر ، الإنفاق الذي تعتبره غير مؤثر على الأسعار.وهكذا تقسمقيمة الدعم الزراعي لسنة 1995 والمقدر بمبلغ 286مليار في الصندوقين الأحمر والبرتقالي 124 مليار دولار و في الصندوقين الأزرق والأخضر 162 مليار دولار ، وهذا الترتيب يكتسب أهمية خاصة ، لأن إجراءات تحرير الزراعة ، التي تهدف إلى معاملة الإنتاج الزراعي كأي إنتاج سلعي

(1) CIHEAM, Rapport annuel, Mediterra, 2012, p 369 ـ 370.

آخر ، لا تمس سوى الإنفاق من الصندوقين الأولين ، والتي ينبغي تخفيضها بالتدريج ، وتحتفظ الدول بحرية الإبقاء على إنفاقها الأزرق أو الأخضر أو حتى زيادته [1] .ولذلك نسجل أن قيمة الدعم في الاتحاد الأوربي لم تتغير قيمة وإنما تم إعادة صياغتها وتوزيعها وفقا لهذه التقسيمات لتظهر في صورتها غير المشوهة للأسواق.

3 ـ 2 ـ نموذج الدعم في السياسة الزراعية المشتركة مشوه للأسواق : لا يقتصر اهتمام السياسة الزراعية المشتركة على حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية فقط ، ولكن تهدف إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية وذلك من خلال دعم الصادرات الزراعية [2] . ولقد اختلف نموذج دعم السياسات الزراعية المشتركة منذ عام 1962 حتى الآن ، ويمكن التمييز بين نموذجين لهذا الدعم ، حيث ارتبط النموذج القديم للدعم (1962 ـ 1992) بكمية الإنتاج ، إذ كان الدعم المقدم من خلال السياسات السعرية والتدخل بالأسواق مرتبطا ومتناسبا وحجم الكمية المنتجة ، أي أن المزارع الأكثر إنتاجاً هو المزارع الأكثر تلقياً لدفعات الدعم ، ومنذ سنة 1992 بدأ الدعم يتحول باتجاه نموذج غير مرتبط بالإنتاج الزراعي معتمداً على دفعات مباشرة مبنية على أساس الإنتاج وأعداد الحيوانات لفترة مرجعية ، وسمي هذا الإصلاحب » إصلاح ماك شاري» ـ باسم المفوض الأوروبي للزراعة آنذاك ـ ولم يكن هذا الإصلاح جذرياً ، ولذلك عرفت ذات السياسة سلسلة من الإصلاحات في عام2000 ، 2003و2004ليصل بذلك معدل الدفعات غير المرتبطة ـ الدعم المنفصل عن الإنتاج ـ إلى نسبة 75٪ تقريبا[3]. ويعني فك الارتباط انخفاض اعتماد دعم الدخل على تشوهات الأسعار مما سيفسح المجال أمام المزيد من الانفتاح للأسواق الأوربية على المنافسة الخارجية ، وهو مفهوم نسبي انتقلت بموجبه الدفعات من لصندوق الأزرق إلى الصندوق الأخضر.

وخلاصة القول أن الاصلاحات تحركت بشكل بطيء بثلاث اتجاهات :

ـ اعتمد دعم الدخل بشكل متزايد على الدفعات المباشرة مع تركيز أقل على تدخلات السوق ،

ـ جعل الزراعة الأوربية أكثر انفتاحًا على المنافسة الخارجية ـ الحماية الحدودية مرتفعة لبعض المنتجات ،

(1) سمير أمين ، الدعم العام وحماية الزراعة:المشاكل المزيفة والتحديات الحقيقية ، وثيقة مقدمة للتحضير لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانكون ، سبتمبر 2003.

(2) صارم سمير ، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، دار الفكر ، دمشق ، 2000 ، ص 44 .

(3) محمد علي محمد ، مرجع سابق ، ص 5.

ـ اعتماد دعم المزرعة أكثر على التوافق مع الطلب الاجتماعي المتعلق بالنوعية والأمن الغذائي والمخاوف البيئية [1].

4 ـ السياسة التجارية القائمة على الجودة وسلامة الغذاء (القيود غير التعريفية MNT) : إن الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية أبرز نوعا جديدا من الحماية غير التعريفية بتنامي القيود الفنية للتجارة وبصفة خاصة معايير الصحة الحيوانية والنباتية (SPS) ، وترتبط المعايير المطبقة في السوق الأوربي معايير التنظيم المشترك ، ومعايير حماية صحة المستهلك ، وقيود الصحة النباتية والحيوانية ، و حماية البيئة ، ورغم قيام هذه المعايير على فلسفة حماية صحة المستهلك (سلامة الغذاء) ، واحترام حقوق الحيوان ، وحماية البيئة ، إلا أنه بالمقابل أضر بدرجة النفاذ للأسواق الأوربية من خلال اشتراط الالتزام بهذه المعايير ، وما يتطلبه ذلك من ثقل في الإجراءات وارتفاع في تكاليف المعاملات.كما تجاوز إطار وضع المعايير المتبطة بالأغذية من المؤسسات الحومية إلى شركات القطاع الخاص (GAP Eurep ، BRC1998 ، IFS 2002). وللإشارة فقد وضع معيار GAP Eurep في 1997 من طرف شركات التوزيع (تجارة التجزئة الواسعة) بشمال أوروبا تجاه المنتجين الزاعيين ، يعتمدعلى الممارسات الزراعية الجيدة (GAP) بخصوص بعض المنتجات النباتية (مثل الفاكهة والخضروات ، و الزهور) و المزارع السمكية ، و قد أصبح معيار GAP Eurep معيارا مستقرا في 70 دولة. وقد بلغ عدد المنتجات الحاصلة على شهادة GAP Europ على المستوى العالمي 13000 في عام 2003 انتقلت إلى 18000 عام 2004لتصل إلى 57000 عام 2006.

شكلت هذه المعايير محلا للانتقاد في إطار المفاوضات التجارية من بعض الدول النامية ، باعتبار أن القطاع الخاص ينشئ معايير أكثر صرامة خارج سيطرة الحكومة ، ويقلل بذلك من فعالية نظام الصحة والصحة النباتية ، ويضر مصلحة المزارعين الصغار الذين لا يملكون الكفاءة الفنية أو التمويل اللازم لتحقيق مثل هذه المعايير(طرحت هذه مسألة للمرة الأولى في عام 2005 أمام لجنة الصحة النباتية والحيوانية بالمنظمة ، وافقت اللجنة في 2008 على البدء بتطبيق تحليل خاص للمعايير المطلوبة لكل سلعة بعد أن كانت تعتبر معايير القطاع الخاص خارج صلاحيات منظمة التجارة العالمية.

كما يطبق الأتحاد الأوربي حماية السمات الجغرافية للمنتجات الغذائية من خلال تمييزها عن المنتجات المستوردة بربطها بأراضي الدولة العضو أو منطقة أو جهة محلية حيث تعزى الجودة أو السمعة أو أي خاصية من الخصائص الأخرى

(1) المركزالوطني للسياسات الزراعية ، تقرير التجارة الزراعية السورية ، 2004 ، ص 106.

أساسا إلى المنشأ الجغرافي لهذه السلعة ، وتطبق على السمات الجغرافية أحكام الاتفاقية المعنية بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة (TRIPS)[1]. وعليه يمكن القول أن المصالح الاقتصادية الضخمة المرتبطة بإنتاج الغذاء وتسويقه داخل الاتحاد الأوروبي أو تصديره إليه أصبحت تتعرض للخطر بنفس درجة المخاطر المرتبطة بسلامة الغذاء وجودته ، وتمايز المنتجات الزراعية الغذائية.

المحور الرابع : تطور الصادرات المتوسطية من الخضر والفواكه على ضوء السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي.

1 . تطور حجم التصدير والحصة السوقية للخضر والفواكه للدول المتوسطية: كانت المنطقة المتوسطية ـ في بداية السبعينات ـ تغطي 26٪ من الإنتاج العالمي من الفاكهة ، وظلت تستحوذ حتى عام 1990 على 16٪ من إنتاج العالم من الخضروات ، وتتمثل الدول المنتجة الرئيسية للفاكهة والخضروات في المنطقة في كل من فرنسا ، وإيطاليا ، وإسبانيا ، وتركيا ، ومصر. لكن هذه المكانة بدأت تتراجع خلال السنوات القليلة الماضية بسبب نمو الإنتاج في بلدان أمريكا الجنوبية والبلدان الآسيوية ، والنمو السريع في الصين. حيث بلغت حصة المنطقة المتوسطية 16٪ و13٪ من الإنتاج العالمي من الفاكهة والخضروات ـ على التوالي ـ خلال الفترة (2003 ـ 2005) [2] .

وصل حجم سوق المنتجات الزراعية ـ الغذائية الأوروبية ما يقارب 830 مليار أورو(2005) ، ويستحوذ على (12٪ ـ 25٪) من ميزانية الأسرة ، واحتلت الخضر والفواكه نسبة مهمة في استهلاك الأفراد بالاتحاد الأوروبي ، إذ بلغ حجم الاستهلاك 119 مليون طن (2003) أي ما يمثل 372 كلغ للفرد ، فيما بلغ رقم أعمال تجارة التجزئة المتأتي من بيع الخضر والفواكه 100 مليار أورو ، إلا أن حصة دول جنوب المتوسط في هذه السوق لا تزال ضعيفة.

خلال الفترة (1975 ـ 2004) كان متوسط حصة الدول المتوسطية من سوق التصدير العالمية للخضر4 ٪ وللفواكه 5٪ ، ومع أن مجموع الإنتاج في المنطقةازداد بنحو77% بين عامي 1983 و 2004 فإن حصتها في الصادرات العالمية تراجعت من ام 1983إلى مجرد 3 ـ 4 ٪عام 2004. ويعود هذا التراجع المطرد بشكل رئيسي إلى

(1) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير عن دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي ، الخرطوم ، 2007.

(2) مركز سيام ، مستقبل الغّذاء والزراعة في المتوسط ، 2008 ، ص 88 ـ بتصرف ـ .

تزايد السكان والاستهلاك في بلدان الإنتاج وهبوط في محاصيل التصدير التقليدية حتى أمد قريب وعدم قيام البلدان ، حتى الآن ، بتنويع صادراتها لصالح المنتجات الزراعية غير التقليدية عالية القيمة ، وقد أدى الطلب الدولي المتزايد على الفواكه والخضر الطازجة عالية الجودة وخارج موسمها إلى ازدهار القطاع في عدد من البلدان الأقل نمواً في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وافريقيا[1].

وخلال الفترة 2005 ـ 2009 استقبل الاتحاد الأوربي من المنطقة المتوسطية ما يمثل 40 ٪ من الخضر و 16٪من الفواكه ، وتنفرد الدول المتوسطية ببعض المنتجات مثل البطاطا (مصر والمغرب والكيان الاسرائيلي) 95٪ من الطماطم (60 ٪ من المغرب) و 90 ٪ من الخيار (ثلثي هذه الحصة من تركيا). ولاتمثل الفواكه نفس مستوى صادرات الخضر في هيكل واردات الاتحاد ، لكن تسجل بعض الاستثناءات حيت تمثل تونس مصدرا لنصف واردات التمور (83٪ من التمور مصدرها جنوب المتوسط) ، وتعتبر تركيا المصدر الرئيسي للتين (90٪ من حصة السوق) ، فيما لا تبلغ حصة المنطقة سوى 30 ٪ بالنسبة للبرتقال والبرتقال اليوسفي و20 ٪ بالنسبة لليمون والليمون الاخضر ، لكن الحصة تصل إلى 50 ٪ المندرين والكليمونتين ، ويرجع ضعف الدول الجنوبية على صادرات الحوامض بسبب أهمية واردات الاتحاد الأوبي من الحوامض خارج موسمها من مناطق أخرى[2]. وتبقى الصادرات الجزائرية الزراعية باتجاه دول الاتحاد الأوربي ضعيفة (معدل تغطية للواردات من السلع الزراعية 0.34٪)[3].

2 . معوقات سلامة وجودة الصادرات الزراعية وجهود دول جنوب المتوسط لتجاوزها : تشمل معظم الصادرات من الفواكه والخضر سلعاً طازجة تخضع للرقابة الصحية والصحية النباتية مع عائق عدم وجود معايير ومناهج تقنية منسقة ، وكثيراً ما يؤدي عدم القدرة على تحقيق أعلى معايير الامتثال التي يضعها الزبائن من حيثالجودة ، وحدود قبول العيوب ، وطريقة العرض ، والتعبئة ، وقابلية التتبع ووضع العلامات ، وبقايا المبيدات إلى الحد من التوسع في التصدير[4]

(1) ميلين خير الله ، نفسه.

(2) García J ـ M ,op ـ cit , p365 .

(3) Direction générale des donnes , Entrée en vigueur de l'accord d'association avec la communauté européenne , Alger,2005.

(4) ميلين خير الله ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، شعبة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، دائرة إدارة البرامج ، تقرير دور المحاصيل عالية القيمة في الحد من الفقر في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، تقرير حول نتائج حلقة عمل بعنوان » دور التسويق المحلي وأسواق تصدير سلع البستنة في التخفيف من وطأة الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا » ، 13 ـ 15 مارس 2007 ، ص11.

.فخلال الفترة 2003 ـ 2008 بلغ عدد الحالات من منتجات الخضر والفواكه المرصودة من طرف نظام التنبيه السريع لسلامة المواد الغذائية وأغذية الأنعام (le système d'alerte pour les denrées alimentaires et les aliments pour animaux) 1123 حالة ، حيث تم رفض دخولها لسوق الاتحاد بسبب عدم التقيد بشروط السلامة الغذائية ، ما يمثل في المتوسط 0.0493 رفض لكل 1000 طن من منتجات الخضر والفواكه المصدرة للاتحاد(1).

ولم تتمكن بلدان مثل المغرب وتونس ذات الظروف المناخية والزراعية الإيكولوجية المواتية والخبرة الطويلة في زراعة محاصيل البستنة وقربها من أسواق الاتحاد الأوروبي من النفاذ إلى بعض الأسواق الزراعية في الاتحاد الأوروبي وبأسعار مرتفعة بموجب الشراكة الأوروبية المتوسطية (التفضيلات التجارية) إلا بعد تقيدها بمعايير صحية نباتية صارمة ورقابة شديدة على الجودة ، ومع ذلك فإن ارتفاع مبيعاتها الزراعية قد اقتصر على سلع بعينها(مثل البندورة والفريز والتمور وزيت الزيتون) ، وبمقادير لا تؤثر على التراجع المطرد منذ عام 1970 في حصة الزراعة من الاقتصادات الوطنية ومن مجموع الصادرات ومن حجم الصادرات الإقليمية في الأسواق العالمية.

ولقد خطت بعض الدول المتوسطية خطوات مهمة في مجال تشريعات سلامة الغذاء والهيئات الكفيلة بمتابعة ومراقبة الصحة الحيوانية والنباتية والتصديق على سلامة وجودة المنتجات الغذائية ، فالمغرب مثلا يتوفر على نظام للتصديق للمؤسسات قائم على معايير المنظمة العالمية للتقييس (NM ISO 9000) الخاص بأنظمة الجودة ، و NM ISO 14000 الخاص بأنظمة التسيير البيئي ، وكذا نظام تحليل المخاطر والسيطرة على النقاط الحرجة NM HACCP (système HACCP (Hazard) Analysis and Critical Control Points) المطبق على مؤسسات الصناعات الغذائية (2)

ونفس الأمر سجل في مصر من خلال إنشاء هيئة موحدة للسلامة الغذائية واعتماد تشريعات تلتزم معايير نظامHACCPومراقبة المنتجات الغذائية المصدرة ، ويسجل ان الموسم 2008/2007 لم يعرف أي اعتراض على منتوج البطاطا المصدر إلى الاتحاد الأوربي ، فيما تسعى كل من تونس والمغربللمشاركة في نظام التنبيه السريع لسلامة لمواد الغذائية وأغذية الأنعام(3).

(1) CIHEAM, Rapport annuel ,Mediterra,2012,p 371.
(2) OMC, Examen des politiques commerciales, Maroc, document N° WT/TPR/S,P 68.
(3) Abis.S,p 5.

3 . تمايز الامتيازات المقارنة الزراعية بالمنطقة المتوسطية وعدم تثمينها:

تتمايز الامتيازات المقارنة[1] بالمنطقة المتوسطية بين ضفتي المتوسط حيث تؤكد دراسة (Lipchitz .A .2005) إلى وجود امتيازات مقارنة بالدول المتوسطية الجنوبية في منتجات الخضر والفواكه ومنتجات الصيد والأسماك و زيت الزيتون ، وغيابها في منتوج الحبوب مع موجودة في منتجات الحبوب المحولة (الدقيق ، السميد ، والعجائن) ، فيما يتميز الاتحاد الأوروبي في مجال الحبوب ، الحليب ، اللحوم والسكر[2]. ولابد من الإشارة أن مفهوم القدرة التنافسية يختلف عن مفهوم المزايا النسبية في تكاليف الإنتاج ، فالمزايا النسبيةتنجم عن اختلاف كمي ونوعي في وفرة الموارد الاقتصادية بين دولة وأخرى مما يترتب عليه وجود فروق نسبية في التكاليف والتي تعمل في دورها على خلق قدرة تنافسية ، أما وجود القدرة التنافسية فلا يعني بالضرورة وجود مزايا نسبية في تكاليف الإنتاج ,حيث أن هناك عوامل غير سوقيةمثل السياسات المالية والنقدية والتجارية ، تعمل على إيجاد فروق في التكاليف النسبية بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردةمما يؤدي إلى اختلاف القدرة التنافسية بين منتج وآخر وبين صنف وآخر لنفس المنتج[3].

وتجدر الإشارة إلى أن امتيازات الاتحاد الأوربي الزراعية قد تم تعزيزها بدعم متعدد الأوجه (عند الإنتاج ، دعم الأسعار ، عند التصدير) ، حيث أدى هذا الدعم إلى خلق فائض في العرض على مستوى الأسواق الأوروبية ، وحافظ على مستوى عال من الأسعار الداخلية وفقا لمنظومة سعرية تدخلية ، بدفع تعويضات مالية للمنتجين في حال انخفاض لأسعار على مستوى محدد ، كما تم اللجوء إلى إعانات الصادرات لغرض تصريف هذا الفائض في الأسواق الدولية. وتسجل دول الاتحاد الأوروبي امتيازات سلبية في مجال الخضر والفواكه ، وبعبارة أخرى يمكن القول أن السياسات التجارية الزراعية بالاتحاد الأوربي قامت على تثمين الامتيازات المقارنة معززة بذلك تنافسية كثير من فروعها الزراعية.

كان يفترض أن تسمح عملية برشلونة (إنشاء منطقة التبادل الحر) من خلال

(1) تمر عملية تقديرية الامتيازات المقارنة لبلد معين في منطقة معينة من خلال دراسة المبادلات التجارية انطلاقا من مؤشر بالاسا للامتيازات المقارنة الظاهرة (ACR) Avantages comparatives révélées.

(2) LIPCHITZ Anna, la libéralisation agricole en zone Euro méditerranée : la nécessité d'une approche progressive, ministère de l'agriculture et de la pêche, Notes et études économiques ,N° 23 ,Paris, Septembre 2005,p 135.

(3) لؤي صادق الحاج مصطفى ، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية ، نابلس ، فلسطين ، 2005 ، ص 8 ـ 9 نقلا عن مكحول ، باسم :معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية ـ ماس ـ القدرة التنافسية للصناعة الفلسطينية مقارنة بالصناعة الأردنية 1996 .

تحرير المبادلات التجارية الزراعية الغذائية إلى تثمين الامتيازات المقارنة للدول المتوسطية والحفاظ عليها ، وهذا من خلال تخفيض القيود وإزالة العوائق أمام نفاذ منتجات المنطقة لسوق الاتحاد الأوربي ، وهذا من صميم هدف إنشاء منطقة ازدهار مشتركة ، إلا أن دراسة السياسة التجارية الزراعية للاتحاد الأوربي وبصفة أخص في مجال واردات الخضر والفواكه ، تبين خلاف ذلك ، ولاتزال التوازنات التجارية الزراعية لمنطقة جنوب المتوسط في تدهور لصالح الاتحاد الأوربي.

الخاتمة :

لم تغير السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي القائمة على انتقائية الانفتاح التجاري (استثناء الزراعة) واستمرارية القيود التجارية على المبادلات التجارية الزراعية من وضعية اختلال الموازين التجارية الزراعية ، ولم تعزز بذلك من القدرات التصديرية لمنتجات زراعية بدول جنوب المتوسط تتمتع فيها بامتيازات مقارنة ظاهرة لاسيمافي فرع الخضر والفواكه.

لقد انتقلت الحماية التجارية للقطاع الزراعي والصناعات الغذائية بالاتحاد الأوروبي لتعزيز الأثر الممارس عن طريق القيود التعريفية الجمركية بطابعها المعقد للرسوم الموسمية ونظم الحصص وأسعار الدخول ـ رغم انخفاضها النسبي ـ إلى القيود الفنية للتجارة عن طريق المقاييس المفروضة في خصائص المنتجات المستوردة ، وبهذا الشكل تنتقل السياسة التجارية الزراعية ـ الغذائية للاتحاد الأوروبي من تشويه الأسعار (الحماية والدعم) إلى نقص الشفافية المتمثل في نظام المعايير والمقاييس المعقد ، مما يحول دون ترقية الصادرات الزراعية الغذائية لدول جنوب وشرق المتوسط ، ويجعل من استهداف المنطقة الأورو ـ متوسطية كمنطقة ازدهار مشتركة بعيد المنال.

ومن نتائج هذه الدراسة :

ـ تحيز السياسات التجارية والتعريفية الأوربية ضد الزراعة ولا سيما ضد الصادرات الزراعية لدول جنوب المتوسط ،

ـ نظام الدعم الزراعي ساهم في إنشاء قدرات تنافسية امنتجات زراعية لم تكن تتمتع بميزات نسبية ،

ـ تعزيز حماية المركب الزراعي لغذائي بالاتحاد الاوروبي بنظام صارم لسلامة وجودة الغذاء ، وربط المنتاجات بأقاليمها من خلال حماية السمات الجغرافية ،

ـ يعتبر نظام سعر الدخول بمثابة أداة حمائية (غير شفافة) تتنافى وقاعدة التحول إلى التعريفات الجمركية ،

ـ توجه الاتحاد الأوربي نحو تعزيز القدرات الإنتاجية والتصديرية في المنتجات ذات القيمة المضافة العالية (المنتجات المحولة).

التوصيات :

ـ ضمان معايير جودة عالية في السلع الزراعية إنتاجا وعرضا وتسويقا وتوفير الخدمات الاستشارية اللازمة للمنتجين والمصدرين ،

ـ تعزيز القدرات الانتاجية والتنافسية في القطاع الزراعي والصناعات الغذائية من خلال اتباع استراتيجيات وطنية تجمع بين سياسات الدعم (المسموح به) والتدابير الحدودية ،

ـ إنشاء تنظيمات فعالة للمنتجين وللتسويق، مع شراكات متينة بين القطاع الخاص والعام والمنتجين والتجار والمصدرين ؛ واعتماد نظام التعاقد لاسيما في المنتجات التي تتمتع فيه بميزة تنافسية كالخضر والفواكه ،

ـ الاندماج جنوب ـ جنوب يساهم في توحيد الموقف التفاوضي الاستفادة من الوضع الاستراتيجي على مستوى الطلب العالمي لبعض السلع (مثال القمح ـ ثلث الواردات العالمية من القمح سنويا) للنفاذ للأسواق التصديرية لسلع أخرى (الخضر والفواكه).

قائمة المراجع :

. باللغة العربية:

1. النجار سعيد ، الاقتصاد العالمي والبلدان العربية في عقد التسعينات ، مصر ، دار الشروق ، ط1 ، 1991 .
2. لؤي صادق الحاج مصطفى ، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وآفاق تطورها ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إدارة السياسات الاقتصادية ، نابلس ، فلسطين ، 2005.
3. المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للدول المتوسطية ، تقرير المنطقة المتوسطية:مستقبل الغذاء والزراعة في المتوسط ، مطابع المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية ، باريس ، 2008.
4. محمد علي محمد ، لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الاتحاد الأوربي ، المركزالوطني للسياسات الزراعية ، مذكرة سياسات ، رقم 18 ، ديسمبر2006 .
5. سمير أمين ، الدعم العام وحماية الزراعة:المشاكل المزيفة والتحديات الحقيقية ، وثيقة مقدمة للتحضير لمؤتمر منظمة التجارة العالمية في كانكون ، سبتمبر 2003.
6. نجيب أقصبي ، تحرير القطاع الزراعي في المغرب مع بلدان العالم الأخرى ، رسالة المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للدول المتوسطية ، عدد 15 ، 2010.
7. إيفان مارتان ، المبادلات التجارية في المنطقة المتوسطيةالمستويات الثنائية والاقليمية والدولية ، رسالة المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة للدول المتوسطية ، العدد 15 ، 2010.
8. ميلين خير الله ، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، تقرير دور المحاصيل عالية القيمة في الحد من الفقر في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ، تقرير حول نتائج حلقة عمل » دور التسويق المحلي وأسواق تصدير سلع البستنة في التخفيف من وطأة الفقر في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا » ، 13 ـ15مارس 2007.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دليل الممارسات الزراعية الجيدة في الوطن العربي ، الخرطوم ، 2007.

. باللغة الأجنبية:

10. Abis sébastien, L'état du dossier agricole Euro méditerranéen, Les notes d'alerte du CIHEAM, N° 60 ,16 juin 2009.
11. Abis,S, Commerce agricole euro méditerranéen , Déséquilibre des échanges et différenciation des relations,Les notes d'alerte du CIHEAM , N° 81 , 28 Mai 2012
12. Beer.C, Tremeau.H, Le droit douaniercommunautaire et national, Paris, Economica,1997
13. Direction générale des douannes :Entrée en vigueur de l'accord d'association avec la communauté européenne,2005.
14. EL HADADG _ F , Report on global and sectorial policies in the MPCs and in the EU"Review of national and international policies", CIHEAM IAMM, Project title : SUSTAINMED :Sustainable agri food systems and rural development in the Mediterranean Partner Countries , January2012 .
15. Fontagné .J,Emlinger.CrtLerin.F, L'état des lieux des échanges agricoles Euro méditerranéens, Les notes d'analyse du CIHEAM ,N°12,Juin 2006
16. García J _ M , Martinez Gomez .V et Galduf J M, Mondialisation agricole et produits méditerranéens , CIHEAM, rapport MEDITERRA ,Paris,2012.
17. LIPCHITZ Anna, la libéralisation agricole en zone Euro méditerranée : la nécessité d'une approche progressive, ministère de l'agriculture et de la pêche, Notes et études économiques, N° 23 ,Paris, Septembre 2005,p 135.
18. OCDE , Entreprendre pour le développement : les échanges mondiaux de produits agricoles et l'Afrique ,2008.
19. OMC, Examen des politiques commerciales, Union Européenne,2011.
20. OMC, Examen des politiques commerciales, Maroc, 2006.
21. Petit.Yeves et Loyat Jacques, Politique agricole commune : une politique en mutation,Paris, La documentation Française,2008.

Radwan .S et Reiffers J _ L, L'impact de la libéralisation agricole dans le contexte du partenariat Euro _ méditerranéen, Institut de la méditerranée, Marseille,France .